

النزاهة تكشف مخالفات بمنح قرض بمليار دينار في واسط وتلاعب في كمرك زرباطية



كشفت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الخميس، مُخالفاتٍ في عملية منح قرضٍ بمليار دينارٍ وتلكسُّؤ في تسديده، فضلاً عن تلاعبٍ في تصاريح گمرگیَّة في مُحافطة واسط.

وقالت الهيئة في بيان، تلقتة "المطلع"، ان: "الدائرة ضبطت مُخالفاتٍ بمنح قرضٍ بمبلغ مليار دينارٍ في المصرف الزراعي التعاوني - العزيزيَّة لمشروع إنشاء حقل دواجن دون الحصول على إجازةٍ من الثروة الحيوانیَّة، وعدم استثمار مبلغ القرض للغرض الذي مُنحَ من أجله"، إذ إنَّ "المشروع لا يعمل، إضافة إلى مغالاةٍ في تقييم العقارات الضامنة".

وأضاف البيان، إنَّ "اللجنة المؤلِّفة من المصرف الزراعيّ الرئيس والتسجيل العقاري في بغداد - الرصافة الأولى قدَّروا قيمة عقاريٍّ ضامنٍ في بغداد بـ (1,223,760,000) مليار دينارٍ، فيما بيَّـن كشفُ آخر أُجْرِـيَ بعد تلكسُّؤ المقترض في التسديد أنَّ قيمة العقار (250,000,000) مليون دينار فقط"، لافتاً إلى أنَّ "هذا المبلغ غير كافٍ لتغطية القرض، وعدم وجود رصیدٍ للمقترض في المصارف التي تمَّ تعزيز الضمانات فيها بصكوكٍ مُؤجَّـلةٍ من حساب المقترض الجاري في حالة تعسُّـره عن

الدفع؛ ممّا تسبّب بضررٍ أصاب المصرف الزراعي".

وتابع، ان "فريق مُتابعة أعمال منفذ زرباطية الحدودي، الذي انتقل إلى مركز كمرك زرباطيّة وقام بتدقيق عيّنة من المعاملات الغمرغيّة في قسم المنفيست لشهر كانون الثاني المنصرم، رصد قيام الوحدة الضريبية العاملة في المنفذ بالتلاعب في (19) تصريحاً غمرغيّة، وتخفيض قيمة "البضاعة الدولارية" في وصل التحاسب الضريبي، خلافاً لما مثبت في التصريحة؛ ممّا أحدث ضرراً في المال العام نتج عن احتساب واستيفاء رسومٍ ضريبيةٍ أقلّ من الواجب فرضها على البضائع".

واردف البيان، إنّه "تمّت ملاحظة قيام لجنة اعتدال الأسعار في مديريّة بلدية الكوت بالحك والشطب على الوصولات المُقدّمة من قبل أحد مُجّهّي لزي البلدية، وتأخير إنجاز معاملة تسليم الأموال الخاصّة بالمواد المُجهّزة للمُديريّة، لافتةً إلى ضبط (4) وصولات شراءٍ، و(3) كشوفاتٍ فنيةٍ تعود للعام 2022".